

الشفافية الدولية تدعو قادة مصر لتوفير فضاء آمن لمنظمات المجتمع المدني

برلين، 6 شباط/فبراير 2012 – تدعو منظمة الشفافية الدولية التي تقود الحرب ضد الفساد الحكومية العسكرية في مصر لوقف توجيه تهمة جنائية ضد من يعملون في منظمات غير حكومية، وإنهاء القيود على نشاط المنظمات غير الحكومية وتوفير فضاء آمن للمواطنين للتعبير عن آرائهم وهمومهم.

بالأمس، ألفت وزارة العدل المصرية تهماً على ما يزيد عن 40 شخصاً بسبب انتمائهم لمنظمات غير حكومية دولية ومصرية.

وذكرت هوجيت لابليل، رئيس الشفافية الدولية أن "التحرش بمن يعملون لدى منظمات غير حكومية غير مقبول ويقوض المطالب بالمساءلة العامة التي كانت في صميم الربيع العربي. كما أنه يتعارض بشكل مباشر مع الالتزامات الدولية التي صادقت عليها مصر لحماية المجتمع المدني والنهوض به".

تأتي الاتهامات الحالية ضد من يعملون لدى المنظمات غير الحكومية في أعقاب سلسلة من عمليات اقتحام الحكومة لمكاتب المنظمات في كانون الثاني/يناير.

بالإضافة إلى ذلك، تدعو الشفافية الدولية إلى ما يلي:

- إلغاء القيود على منظمات المجتمع المدني
- احترام المادة (13) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تعترف بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في ضمان المساءلة والتي صادقت عليها مصر عام 2005.
- طرح قانون حرية تداول المعلومات
- إجراء محاكمات عاجلة لتقديم مرتكبي جرائم الفساد للعدالة، مع مراعاة الأصول القانونية.

أضافت لابليل: "يجب تكوين علاقة جديدة قائمة على الثقة والاحترام بين المواطنين وقادتهم السياسيين في مصر. ولن يتحقق هذا إلا إذا عبر المصريون عن آرائهم بشكل حر وتمتعوا بفضاء للتعبير عن آرائهم دون قيود".

الاتصال بمسؤول الإعلام

كريس ساندرز
مدير الإعلام والعلاقات العامة

تليفون: + 49 30 3438 20 799

المحمول: + 49 01522 889 7896

البريد الإلكتروني: csanders@transparency.org